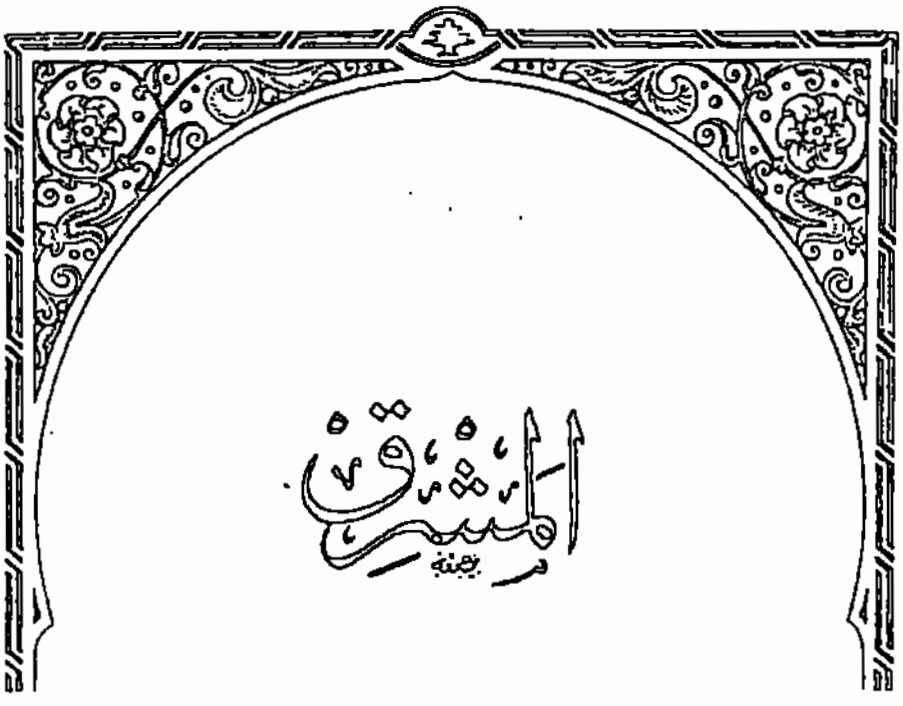

السنة الحادية والاربعون — نيسان - حزيران ١٩٦٧

الجوالي

او جزية رؤوس النصارى في الاسلام

بقلم حبيب زيات

الجوالي جمع جالية اي الجماعة النازحة عن منازلها واوطانها وأُريد بها في الاصل ، فيما قيل ، اهل الذمة الذين جلوا عن جزيرة العرب ولكن فيما بعد تناول هذا الاسم في الاصطلاح كل النصارى واليهود والمجوس والصابئة ولو لم يكونوا أُجلوا عن اوطانهم. وكانت الدواوين السلطانية تطلق اسم « جزيـة الجوالي » على الخراج الذي كان يستوفى عن رقاب الذميين ثم أُسقط في الاستعمال اسم المضاف ونُزّل المضاف اليـه في مكانه وعُرفت الجزية باسم « الجوالي » ، الا فيما خص نصارى بني تغلب فانهم ابوا ان يدفعوا الجزية « كجزية الاعلاج »[1] فسمي ما يؤخذ منهم « صدقات ». وورد اسم الجوالي بمعنى جزية اهل الذمة في كتاب الخراج للقاضي ابي يوسف

١) فتوح البلدان للبلاذري ، طبعة اوروبة ، ١ : ١٨٢

يعقوب الذي وضعه للخليفة هرون الرشيد[١] . ومع ذلك فمند الخفاجي انه غير عربي[٢] .

وكان للجوالي ناظر من جهة السلطان يتولّى تحصيل ما يستحق منها كل سنة ويتبعه في مصر « مباشرون من شادّ وعامل وشهود وتحت يده حاشر لليهود وحاشر للنصارى يعرف ارباب الاسماء الواردة في الديوان ومن ينضم اليهم ممن يبلغ في كل عام يُعبَّر عنهم بالنشء ومن يقدم الى الحاضرة من البلاد الخارجة عنها ويعبَّر عنهم بالطارئ ومن يهتدي او يموت ممن اسمه وارد في الديوان ويملي على كتاب الديوان ما يتجدّد من ذلك »[٣] .

وهذه نسخة توقيع بشدّ الجوالي بدمشق من انشاء ابن نباتة باسجاعها وفضولها وشقشقة الفاظها وقلة محصولها :

« رُسم بالامر الشريف – لا زالت سعود اوامره واضحة الادلة نافذة الحكم في كل ملّة قائمة بحصب البلاد بالعدل مقام السحب المستهلّة – ان يُرتّب فلان في شد الجوالي بدمشق المحروسة لما ظهر من نجابته واشتهر من حزمه ومهابته وبدا من همته العوالي ومزاياه التي تجلو صدأ الهمم بالجوالي واذا قيل لحاسده : له ولايه إمرة الخيل قال : والجوى لي رانه الكافي الذي اذا استُفهض كانت عزائمه شابّة وانفحات ذكره الجميل هابّة ونجل الهمام الذي اشهد على كفاءته النهار وعلى تعبّده الليل واعدّ اصالح الاسلام ما استطاع من قوة ومن رباط الخيل وان مرباه جميل ومنشأه في منازل الخيل دليل .

« فليباشر هذه الوظيفة المباركة بعزم يشكر مالها ويقرّر على السداد احوالها ويستخلص الحق من اهل الاعتقاد الباطل ويستخرج الوفر من اهل الجلد الاطل فلا نصراني الا وهو يتضرع تحت الزرقاء من باسه ولا يهوديّ الا وهو يشكو الصفراء في راسه ولا سامري الا والنار الحمراء مُطلّة على انفاسه[٤] حتى تكون اوصاف شدّه مَتْلُوّة وعزائمه في الجوالي مجلوّة وهمّته جارية على إيلافها ومألوفها بجزمة لاقلام الحساب والدراهم على حروفها صحيحة الوزن غير منهوك آخذة الدينار من وازنه كالأخوذ منه معكوك شدًّا تستند على اختياره المناصر وكما ان للاسلام منه قوّة فليكن للوظائف الدينية منه ناصر »[٥] .

---

١) طيفة مصر ، ص ٣

٢) شفاء الغليل ٧٧

٣) صبح الاعشى للقلقشندي ٣ : ٤٦٣

٤) ورّى بقوله الزرقاء والصفراء والحمراء الى الوان عمائم كل من اهل الذمة الثلاث كما كانت موجبة عليهم في دولة المماليك .

٥) صبح الاعشى ١٢ : ٢١٠-٢١١

وفي كتاب اعيان العصر للصفدي نسخة توقيع بنظر الجوالي كتبه عن السلطان الملك الصالح اسمعيل ، سنة ٧٤٥/١٣٤٤ ، جاء فيه : « لا يدخل الحول على ذمّي الا جاء اليه من يطلب الجاليه واحاط به الذل الذي يقول معه: ما اغنى عني ماليّه وتجددت له حالة حالكة وحالة الاسلام جاليه على ان اهل الذمة في الذلة ماهرون وتمام المصيبة انهم يعطون الجزية عن يد وهم صاغرون »[١]

وكانت الجوالي تُستخرج بمصر مسانهةً في اول المحرم ثم صارت تستخرج في ايام من ذي الحجة[٢] او في رمضان . ويظهر ان استخراجها كان اولًا في هذا الشهر. قال المقريزي : سنة ٦٨٢ (١٢٨٣ م) استخرجت الجوالي من الذمة في اول المحرم وكانت العادة ان تستخرج في شهر رمضان فأُخر استخراجها الى المحرم رفقًا بهم[٣]. وكانوا يرون وجوبها مشاهرة حتى اذا اسلم الذمي او مات لزمه منها بمقدار ما مضى من السنة قبل اسلامه او وفاته[٤]. وهي تجب على الرجال البالغين دون النساء والصبيان والعبيد والمجانين[٥]. ولا تؤخذ من المسكين الذي يُتصدّق عليه[٦]. ومن غاب عن البلد من اهل الذمة غيبة طويلة وكان له فيها دار أُخذ من اجرتها ما عليه[٥].

وكان الرهبان في الديارات والقلالي والصوامع يُعدّون من جملة الفقراء والمساكين الذين يُتصدّق عليهم ويعفون في الغالب من اداء الجزية. واول جزية أُخذت من الرهبان بمصر كانت في ايام الامير عبد العزيز بن مروان (٦٨٤—٧٠٥) امر باحصاء الرهبان وأُخذت منهم الجزية عن كل راهب دينار[٧]. وفي إمارة احمد بن طولون طالب ابن مدبّر ، صاحب الخراج ، رهبان دير القُصَير الملكيّين بجزية رؤوسهم، فشكوا امرهم الى احمد بن طولون، وكان كثيرًا ما

١) اعيان العصر ، دار الكتب المصرية ، رقم ١٠٩١ تاريخ ، ج ٧ ص ٢٣٠
٢) صبح الاعشى ٣ : ٤٦٣
٣) السلوك للمقريزي ، باريس ، ١٧٢٦ ، ص ٢١٦
٤) الخطط ، مطبعة النيل ، ١ : ١٧٣
٥) قوانين الدواوين لابن مماتي ، خزانة بريتيش موزيوم Or. 3120, f° 12
٦) كتاب الخراج للقاضي ابي يوسف يعقوب ، طبعة مصر ، ١٤٦
٧) الخطط للمقريزي ، مطبعة النيل ، ٤ : ٢٩٤

يطرق الدير ويخلو في بعض القلالي يسكر ، وقالوا له ان الجزية أُسقطت عن امثالهم على مرّ السنين ، فوقع اليه بخطه توقيعاً فاخذ التوقيع منهم وبلغ لهم فوق ما يحبون[1] . ولما صار علي بن عيسى الى مصر ليكشف احوالها سنة ٣١٣/ ٩٢٥ « اخذ الرهبان والاساقفة وطلب منهم الجزية من جميع الرهبان والضعفاء والمساكين ومن جميع الديارات التي باسفل ارض الصعيد ومن الاساقفة والرهبان الذين في دير مينا فخرج من الرهبان الى العراق واستغاثوا بالمقتدر فكتب لهم الّا يؤخذ منهم جزية وان تجري امورهم على ما كانت قديماً »[2] وقد اوصى غير مرة الخلفاء العباسيون ان لا تؤخذ «من النساء ولا ممن لم يبلغ الحلم من الرجال ولا من ذي سنّ عالية ولا من ذي علة بادية ولا فقير معدم ولا راهب متبتّل.»[3] وفعل مثل ذلك بعض الملوك الايوبيين. وفي سنة ٥٨٩/ ١١٩٣ كتب الملك الافضل ابن صلاح الدين في تقليد ولاية دمشق :

« من الرعية الذين تحت يدك اهل الذمة وهم قوم سكنوا بين اظهر المسلمين سكنى الاذلال وبذلوا الجزية فعصموا بها مباح الدماء والاموال فعليك ان تملي عليهم ظل العدلة ... ومن احسان السيرة فيهم الّا تطلب الجزية من راهب انقطع في صومعته ولا من شيخ حال الضعف بينه وبين الانتفاع به كما حال بينه وبين منفعته»[4].

واول ما فُرضت الجزية في الاسلام كانت « على الموسر ثمانية واربعين درهماً وعلى الوسط اربعة وعشرين وعلى المحتاج الحراث العامل بيده اثني عشر درهماً.»[5] واختلف بعد ذلك مقدارها في كل دولة . فكانت في زمان مؤلف « توانين الدواوين » (١١٤٩—١٢٠٩م) على ثلاث طبقات — تُستأدى في مصر والاسكندرية واخميم — : عُليا وهي اربعة دنانير وسدس عن كل

---

١) سيرة احمد بن طولون لابي محمد عبدالله بن محمد المدني البلوي دار الكتب الظاهرية بدمشق ، رقم ٣٦٢ دون ارقام .

٢) تاريخ سعيد بن بطريق ٢ : ٨٣؛ والخطط للمقريزي ٢ : ٤٩٤ — ٤٩٥، طبعة بولاق.

٣) صبح الاعشى للقلقشندي ١٠ : ٣٨

٤) الثاني من ترسل الصاحب ضياء الدين بن الاثير (الخزانة الشرقية ٣ : ١٦٦)

٥) كتاب الخراج ١٤٦

رأس في كل سنة، ووسطى وهي ديناران وقيراطان، وسفلى وهي دينار واحد وثلث وربع دينار وحبّتان من دينار وأضيف الى جزية كل شخص درهمان وربع عن رسم الشادّ والمباشرين. قال القلقشندي بعد ان نقل ما تقدم: «اما الآن ١٤١١/٨١٤ فقد نقصت حتى صار اعلاها خمسة وعشرين درهماً وادناها عشرة دراهم ولكنها تُستأدى معجّلة في شهر رمضان.»[1] وقلّ محصولها حتى بلغ في هذه السنة الف وخمسمائة دينار.[2] ولذلك «جمع اليهود والنصارى في شهر رمضان سنة ٨١٥/١٤١٣» وحضر الشيخ زين الدين ابو هريرة بن النقاش خطيب الجامع الطولوني وشمس الدين محمد بن التبّاني قاضي العسكر وصدر الدين احمد بن العجمي محتسب القاهرة وكتبت اسماؤهم لتؤخذ منهم الجزية بحسب قدرتهم وعلى قدر احوالهم فانهم لا يؤدون الجزية الا مصالحة عن الجميع بمبلغ بضعة وثلاثين الف درهم في السنة. فقام الجماعة المذكورون مع السلطان في ان يؤخذ من كل واحد من الذمة بمفرده ان كان غنياً أُخذ منه اربعة دنانير وان كان متوسط الحال فيؤخذ منه ديناران وان كان فقيراً اخذ منه دينار.»[3] وهو مذهب الشافعي فيما قيل «لا يجوز ان يُنقص احد من اهل هذه الطبقات الثلاث عن هذه المقادير ولا تقدير لاكثر الجزية فانه لو طالب الامام او نائبه اضعاف ذلك جاز حتى لو امتنعوا من اداء الزيادة كانوا ناقضين العهد»[4].

ولذلك كان بعض الملوك والوزراء والنظّار يشتطّون ما شاؤوا في اقتضاء الجوالي حتى اخذها الملك الظاهر بيبرس مضاعفة احياناً[5] وفي سنة ٦٥٠/ ١٢٥٢ اخذ الوزير الاسعد شرف الدين بن هبة الله بن صاعد بن وهيب الفائزي — وهو اسلمي من اصل نصراني — الجوالي مضاعفة من الذمة.[6] وفي

---

١) صبح الاعشى ٣: ٤٦٣

٢) الكافي من انباء الفسر لابن حجر العسقلاني، باريس ١٦٠٢، ص ٢٢

٣) السلوك للمقريزي، بريتيش موزيوم Or. 2902 f. 11 b

٤) الحوادث الجامعة لابن الفوطي، الخزانة التيمورية رقم ١٣٨٣، ص ٣-٤

٥) السلوك للمقريزي، باريس ١٧٢٦، ص ١٩٤

٦) » » » » ص ١٢٠

سنة ٦٩٥ / ١٢٩٥ الزموا اهل الذمة باداء الجزية من اربعين سنة منذ قتل الخليفة الامام المستعصم[١] . وفي سنة ٧٤٢ / ١٣٤١ شرع الفخري النائب بدمشق في تحصيل الاموال لتجهيز طلب السلطان واستخرج من اليهود والنصارى جوالي ثلاث سنين معجّلة[٢] . وكان قبل ذلك قد أضيف الى كل جالية دينار يؤخذ من كل ذمي بحجة نفقة الاجناد فيما عدا ما يغرمه للباشرين والاعوان وهي المظلمة التي ازالها الملك المنصور سيف الدين قلاوون[٣] . ولكنها ما كادت تبطل حتى نشأ غيرها . وفي سنة ٧٦٠ / ١٣٥٩ في جمادى الاولى « رسم السلطان للنصارى واليهود باجرائهم على عادتهم في ايام الملك الناصر وذلك في امر جزيتهم ومواريثهم وابطال ما احدثه عليهم ضياء الدين يوسف ابن الخطيب »[٤] .

ومن هذه المحدثات ما دُعي « شبه الجالية »، كان يؤخذ من اهل البرّ وشورى والبلطيم وهو في كل سنة مبلغ ستين الف درهم ابطل الملك الظاهر برقوق في جملة المكوس التي اسقطها في ولايته[٥] . وفي سنة ٨١٦ / ١٤١٣ ولّى السلطان الملك المؤيد شيخ رجلًا جباية الاموال فكثر الاستقصاء عن الذمة والكدّ في الاستخراج منهم فبلغت الجوالي احد عشر الف دينار سوى ما غُرم للاعوان وهو قدر كثير[٦] . وكان ارتفاع الجوالي قبلًا عشرة اضعاف هذه القيمة . روى القاضي الفاضل انها بلغت سنة ٥٨٧ / ١١٩١ مائة وثلاثين الف دينار[٧] . فانحطت هذا الانحطاط الفاحش لشدة المظالم في دولة المماليك ، وضعف النصارى بكثرة من أكره منهم على الاسلام . وفي سيرة الملك الظاهر

١) تاريخ الجزري، باريس ٦٧٣٩، ص ١٧٤

٢) ذيل ابن قاضي شهبة، باريس ١٥٩٨، ص ٢٢

٣) الخطط ١ : ١٧١

٤) التبر السديد لاسفضّل بن ابي الفضائل، أكسفرد M. S. Sale 58, f° 212 a

٥) تاريخ ابن الفرات، المطبعة الاميركانية بيروت ٩ : ج ١ : ٨٥ ؛ وفي النجوم الزاهرة انه أُعيد سنة ٨٦٧ في سلطنة الملك الظاهر جقمق ، ٥ : ٤٣١، طبعة ليدن .

٦) الخطط ١ : ١٧٢

٧) ع ١ : ١٧٣ كذا ورد في الصفحة المذكورة وفي الصفحة التالية ١٧٥ قبل ثلاثون الف فقط .

بيبرس للقاضي محيي الدين بن عبد الظاهر ان الناس قد هلكوا من الظلم وكثرة المكوس والضرائب عموماً والجوالي المعجلة قال : « ونفذت الاموال للرقاصين والموانية واصحاب الارباع »[1] .

وكان بعض الملوك والنواب وكثيرون من القضاة واهل العلم ورجال الدين يعتقدون حلّ مال الجوالي وطيبه ونزاهته عن كل شبهة واثم،ولا يؤثرون غيره للانفاق على نفوسهم،ويحرصون كل الحرص على قبض جواريهم ووظائفهم من المتحصل منه.ولما زار تاج الدولة تتش بن الب ارسلان نصرَ بن ابراهيم المقدسي المتوفى سنة ٤٩٠ / ١٠٩٧ سأله عن احلّ الاموال السلطانية فقال : « اموال الجزية.»[2]ومن كتاب للملك الافضل بن صلاح الدين بتقليد ولاية دمشق سنة ٥٨٩ / ١١٩٣ في كلامه على جزية اهل الذمة : « هذا المقدار من هذا الوجه قد يورك في ديناره ودرهمه وخير ما صرفه المرء المسلم في ملبسه ومطعمه فليفرّق في الصدقة التي تزيده طيبا ولا تجعل له في الحسنات مثلاً ولا ضريباً »[3] .

واشهر من عاش كل ايامه من المرتّب له على مال الجوالي الملك العادل نور الدين بن زنكي. حكى ابو شامة انه كان له «برسم نفقة الخاص في كل شهر من جزية اهل الذمة مبلغ الفي قرطيس[4] يصرفه في كسوته ونفقته وحوائجه حتى اجرة خياطه وجامكية طباخه ويستفضل منه ما كان يتصدق به في آخر الشهر»[5]. ونظيره الملك الرحيم اتابك طغرل الظاهري بحلب كان لا يأكل الا مما يُبتاع له من مال الجوالي فقط[6] . ولذلك احتفظ بعض الملوك بجباية هذه الجهة واقاموا لها ديواناً مفرداً مستقلًا . وبقيت في مصر كذلك الى سنة ، ٧١٥ / ١٣١٥ فأُخرجت من الخاص وفُرّقت في البلاد[7] . وكان ما

١) خزانة بريتيش موزيوم Add, 23332, f° 18 a

٢) معجم البلدان لياقوت ، طبعة اوربة، ٦ : ٦٠١

٣) الثاني من ترسل الصاحب ضياء الدين بن الاثير (الخزانة الشرقية ٣ : ١٦٦)

٤) القرطيس ست فلوس عدداً ، وكان الناس يتعاملون بها بالشام عن كل درهم اربعة وعشرون قرطيساً فابطلها السلطان الناصر سنة ٧٢١ / ١٣٢١

٥) عيون الروضتين في اخبار الدولتين ، بريتيش موزيوم Or. 1537, f° 39b

٦) ارشاد الاريب لياقوت ٥ : ٤٩٣

٧) السلوك للمقريزي ، خزانة الفاتيكان رقم ٧٥٩، ص ٤٧

يتحصل منها « يُحمل منه قدر معيّن في كل سنة لبيت المال وباقي ذلك عليه مرتبون من القضاة واهل العلم والديانة يوزّع عليهم على قدر المتحصل. »[1] حتى اذا تولى النشو القبطي الاسلمي خزانة الملك الناصر محمد بن قلاوون واحبّ التقرب من رضاه بتوفير الاموال « كان اول ما بدأ به... ان امر مباشري الجوالي بقطع ما عليها من المرتبات من جوامك القضاة والشهود ومشايخ العلم ونحوهم وكتب الى جميع الاعمال بحمل مال الجوالي لخزانة الخاص ومن تعجّل منها شيئاً يستعاد منه فجمع من ذلك مالاً كبيراً »[2] وبقيت الحال كذلك الى ان قُبض عليه سنة ٧٤٠ / ١٣٣٩ .

وجرى الاتراك العثمانيون على هذه الخطة في اطلاق ارزاق بعض القضاة والعلماء من اموال الجوالي ، منهم « محمد بن حمزة كمال الدين مفتي دمشق لما دخل ابراهيم باشا الوزير الاعظم الى دمشق في سنة ٩٣١ (١٥٢٤—١٥٢٥م) رتب له في مال الجوالي بدمشق ثلاثين عثمانياً .»[3] ومحمد الكفرسوسي ... رتب له عشرين عثمانياً كل يوم[4] . وفي حدود سنة ١٠٦٠(١٦٥٠م) سعى احد كتاب خزينة الشام اسكندر بن يوسف بن اسحق الرومي الاصل الدمشقي وتعاضد هو والدفتري وبعض الكتاب على قطع ارزاق العلماء والصلحاء بدمشق من جوالي السلطان « وعرضوا ما ابرموه على الوزير فجرت المقادير على وفق ما احكموه من الرأي الفاسد وقُطع من الناس شيء كثير وبسبب ذلك ضعفت قوة العلماء بالشام واستولى عليهم الفقر »[5] .

ويؤخذ من رواية المقريزي انهم لما افردوا جوالي الذمة من ديوان الخاص سنة ٧١٥ / ١٣١٥ وفرّقوها في البلاد التي اقطعت للامراء والاجناد قلّ متحصلها كثيراً، لان النصارى كانوا مجتمعين في ديوان واحد بمصر فصار نصارى كل بلد يدفعون جاليتهم الى مُقطّع تلك الضيعة فاتسع مجالهم وصاروا يتنقلون

١) صبح الاعشى ٥ : ٤٦٢
٢) السلوك للمقريزي، خزانة باريس رقم ١٧٢٦، ص ٤٧٥
٣) الكواكب السائرة للغزي، خزانة الجامعة الاميركية ببيروت، ص ٢١ Ms 92002G4
٤) الكواكب السائرة للغزي، ص ٣٧
٥) خلاصة الاثر للمحبي ١ : ٤٠٢

في القرى ولا يدفعون من جزيتهم الا ما يريدون[١] . قال التويري : « اخبرني بعض العدول الثقات شهود دواوين الامراء انهم يستأدون الجالية من النصراني اربعة دراهم ونحوها وكانت قبل ذلك ستة وخمسين درهماً ولما كانت الجوالي جارية في خاص السلطان كانت الحشّار تسافر الى سائر البلاد ويستأدونها منسوبة الى جهاتها واذا وُجد نصراني في ثغر دمياط وهو من اهل اسوان او من اهل حلب او عكس ذلك أخذت منه الجزية في البلد الذي يوجد به ويكتب المباشرون بها وصولًا فيقيد له ببلده »[٢] . ولكن لم تلبث الجوالي ان عادت الى ما كانت عليه قبلًا وقد تقدم من شهادة المقريزي انها تقرّرت سنة ٨١٥ / ١٤١٣ بين دينار واربعة دنانير .

وفي شهر شوال سنة ٨١٧ / ١٤١٤ أُلزم اليهود ببلغ الفي مثقال من الذهب وأُلزم النصارى بثمانية عشر الف مثقال تتمة عشرين الف مثقال وذلك في نظير تفاوت ما كانوا يقومون به فيما مضى من الجزية وتولى استخراج ذلك منهم زين الدين بن قاسم البشتكي المعروف بسيدي قاسم[٣] .

وكانت الجوالي في بغداد تجبى في شهر ربيع الاول قبل ان تكون في المحرم، ويلحق اهل الذمة في جبايتها مثل العسف والمغارم التي كانوا يتحملونها في مصر . قال الصولي : « سنة ٣٣٢ (٩٤٣ م) فتحت الجوالي في شهر ربيع الاول فلحق اهل الذمة خبط عظيم وظلم قبيح . »[٤] وفي سنة ٣٦٦ / ٩٧٧ عهد الخليفة الطائع لله الى فخر الدولة بن بويه « ان يتخيّر عمّاله على الاعشار والخراج والضياع والجهبذة والصدقات والجوالي من اهل الظلف والنزاهة . . . ويأمر جُباة جماجم اهل الذمة ان يأخذوا منهم الجزية في المحرم من كل سنة بحسب منازلهم في الاحوال وذات ايديهم في الامرال وعلى الطبقات المطبّقة فيها والحدود المعهودة لها »[٥] .

---

١) الخطط للمقريزي ١ : ١٤٥

٢) غاية الارب للتويري خزانة ليدن Arab 2 O. Gaul 71b

٣) السلوك ، بريتش موزيوم Or. 2902, f° 20

٤) كتاب الاوراق ٢٥١

٥) صبح الاعشى ١٠ : ٢٨

وكانت العادة في بغداد ان يحمل ما يحصل من الجوالي الى الخلفاء لا تعارضهم فيها الملوك[1] . ولكن في سنة ٤٣٤/١٠٤٢ افتتحت الجوالي في المحرم بامر الخليفة القائم بامر الله فانفذ جلال الدولة ملك العراق « من منع اصحاب الخليفة واخذ ما استخرج منها واقام من يتولى جبايتها فشق ذلك على الخليفة وترددت منه مراسلات فلم تنفع . فاظهر العزم على مفارقة البلد وامر باصلاح الطيار والزبازب وروسل وجوه الاطراف والقضاة والاعيان بالتأهب للخروج في الصحبة ... وفي سنة ٤٣٥ (١٠٤٣ م) رُدّت الجوالي الى وكلاء الخدمة »[2] .

ومن اهم الجوالي سنة (٦٢٦ / ١٢٢٨ — ١٢٢٩ م) عزل ناظر ديوانها محيي الدين يوسف بن الجوزي وترتب محيي الدين محمد بن فضلان في مكانه « وتُقدّم اليه باعتماد الشرع في اخذ الجزية فزاد على من عليه دون الدينار وفي غرة المحرم سنة ٦٢٧ — ١٢٣٠ م جلس في ديوان الجوالي واستوفى الجزية من اهل الذمة فكان احدهم يقف بين يديه الى ان توزن جزيته ويكتب له رُوز (وصول) وهو صاغر فلقوا من ذلك شدة . وكان ابو علي بن المسيحي رئيس الطب له اختصاص ودخول في دار الخليفة فاظهر المرض والاعتذار وسأل ان تؤخذ جزيته من يد ولده فلم يقبل منه فحضر وادّاها » وكتب محمد بن فضلان رقعة طويلة الى الخليفة الناصر لدين الله يحرّضه فيها على اهل الذمة وبعد ان بالغ في الوقيعة فيهم قال له : من حكم الشرع انه اذا اخذت الجزية منهم وهو قائم والآخذ قاعد يضعها في كفه ليتناولها المسلم من وسط كفه تكون يد المسلم العليا ويد الذمي هي السفلى ثم يمد بلحيته ويضرب في لهازمه ويقول له : « أدّ حق الله يا عدو الله يا كافر » فلما وقف الخليفة على رقعته لم يُعد عنها جواباً[3] .

ولم يتفق لاحد من المؤرخين احصاء النصارى مرة في احدى المدن او

١) الكامل لابن الاثير ٩ : ١٧٧

٢) مجلد من تاريخ الاسلام للذهبي ، بريتيش موزيوم Or. 49, f° 21b

٣) الحوادث الجامعة لابن الفوطي ، الخزانة التيمورية ص ٣-٤ و٤٣-٤٧

الممالك الاسلامية لنعلم، ولو تخميناً، مقدار ما كانوا يؤدّونه وحدهم دون اليهود من جزية الجماجم، كما كانوا يقولون . وغاية ما وقفنا عليه من الاشارات الى ارتفاع جوالي اهل الذمة في اوقات متفرقة ما يأتي :

٣٠ ٠٠٠ دينار في مصر سنة ٥٨٧ (١١٩١ م) نقلاً عن القاضي الفاضل وزير السلطان صلاح الدين الايوبي[١]

١ ٥٠٠ دينار في مصر سنة ٨١٤ (١٤١١م) نقلاً عن ابن حجر العسقلاني[٢]

١١ ٤٠٠ » » » ٨١٦ (١٤١٣م) نقلاً عن المقريزي[١]

١٨ ٠٠٠ » » » ٨٨٧ (١٤١٤م) » » » [٣]

١٠٠ ٠٠٠ درهم في قصبة حلب سنة ٦٠٩ (١٢١٢ م) نقلاً عن ابن الشحنة وابن شداد[٤]

١٥ ٠٠٠ درهم في حرّان وفي الرقة، في النصف الثاني من القرن السابع للهجرة، نقلاً عن ابن شداد في الاعلاق الخطيرة[٥] .

٥ ٠٠٠ دينار في نصيبين . قال ابن حوقل : « رُفع لها من الجماجم عن جواليها ولوازمها مع الزيادات فيها خمسة آلاف دينار[٦] ».

ولا شك ان مقدار الجوالي كان يختلف كثيراً باختلاف قيمة النقود واشتداد المظالم على النصارى « وكثرة اظهارهم للاسلام في الحوادث التي مرت بهم »[٧] . ولما استولى الاتراك العثمانيون على مصر والشام وزاد عسف الولاة لمن تحت ايديهم من الذميين كانت شدة وطأة الجزية وعنف استخراجها وتعدد المغارم والخسائر التي تصحبها دائماً هي الباعث الاكبر لانتحال كثيرين

١) الخطط ١ : ١٧٥

٢) انباء الغمر ، باريس ١٦٠٣ ص ٢٢ ، كذا ورد فيها هذا العدد ولا ريب انه غير صحيح للفرق الفاحش بينه وبين متحصّل سنتي ٨١٦ و٨١٧ مع قرب الزمانين .

٣) السلوك، بريتش موزيوم Or. 2902 f° 20 a

٤) الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ، بيروت ١٤٨

٥) *Revue des Etudes Islamiques*, 1934 (C. Cahen), pp. 111 et 112

وقد وهم بترجمة الجوالي : taxe des étrangers

٦) المسالك والممالك ، طبعة ليدن ١٤٣

٧) رحلة البطريرك مكاريوس ، باريس ٦٠١٦ ، الورقة ١٠ و ٢١

منهم الاسلام. وقد شهد الشماس بولس الحلبي في رحلة والده البطريرك مكاريوس الزعيم ان اهل غزة خصوصاً كانوا يخرجون من دينهم افواجاً لعجزهم عن تأدية ما كان يطلب منهم، حتى لم يبقَ في زمانه اكثر من ثلاثين نفساً من الرجال البالغين في حين ان الجزية المقرّرة عليهم كانت «مائة وخمسين اسماً» وهم يُحتلون جزية من اسلم منهم قال: «وفي هذه السنة (٧١٥٨ لآدم = ١٦٤٩م) بلغ خراج اهل الشام ثلاثة عشر غرشاً وكان في الشام جُباة خراج عتق كفرة اشرار لا يخافون الله»[1] وتتضح قيمة الغرش وقتئذ من حكاية الشماس بولس انه نصب في الدار البطريركية بدمشق عمودين من رخام على هيئة العُمُد الرومانية بمثل قواعدها كان يحار فيها عقل الناظر ولم يتكلف عليها سوى ثلاثين غرشاً فقط[2]. وبعد ان افاض في شرح مظالم الخراج وثقل تكاليفه وذكر وساطته ومساعي والده لتخفيفها قال انه تمكن من اسقاط جوالي اهل دمشق الى ٤٧٠ اسماً واهل بعلبك الى ٤٣ وكانوا اكثر من ١٥٠ ولكنهم فقراء جداً، وحطّ عن اهل قارة ومعرونية ١٥ اسماً، وعن اهل يعبود ٣٠، وعن اهل دير عطية ٣٥؛ وكان اهل كفربهم نحواً من ٢٠٠ في البلدة فكتبهم ٦٠ فقط. وكل هذه المدن والقرى من الروم الملكيين. وغرم على ذلك بضعة آلاف من الغروش بين هدايا ورُشى[3] ويستدل من كلامه ان الموسوم السلطاني يومئذ كان يوجب الخراج على القسوس والشمامسة ولكنه تلطف واجتهد باعفائهم منه.

وفي خزانة بريتيش موزيوم مخطوط رقم Add. 23483 مخروم من اوله تعطلت اكثر اوراقه بالرطوبة وطمست سطورها، وهو في معنى كتابة الدواوين وخراجها وحساباتها، وفيه فصول مهمة مفعمة من الفوائد والنوادر كالفصل في ذكر لُمع من احوال الطراز والصفحات في تفصيل مكس بعض البضائع المجلوبة. ومنها يمكن اقتباس عدة شروح واوصاف للجوالي تصلح لهذه المقالة ويُسدّ بها بعض ما فيها من الفراغ والنقص. وقد اعجلنا الوقت عن حل عويص هذا الكتاب، ولم نتمكن، والأسف، من نقل شيء عنه.

١) رحلة البطريرك مكاريوس، باريس ٦٠١٦ الورقة ١٠ و ٢١٠
٢) » » » » » » ٢٠٥
٣) » » » » » » ١٠ و ٢٠٩-٢١٠